

ملخصات المقالات المزمع نشرها في مجلة "إدارة "

العدد 2018-2/49

عن إمكانية مراقبة شرعية قرارات مجلس الأمن

عمار عنان، أستاذ محاضر، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1

الملخص

تتناول الدراسة مسألة إقامة رقابة على شرعية قرارات مجلس الأمن التي تزايدت وتيرتها بعد الحرب الباردة وخصوصا تلك التي اتخذها علي أساس الفصل السابع و أثارت جدلا واسعا. فبالرغم من اختصاصاته الواسعة وسلطته التقديرية شبه المطلقة في مجال حفظ السلم و الأمن الدوليين يبقي مجلس الأمن مقيد بأحكام الميثاق الذي إنشاه و بالنظر إلي طبيعة العلاقة بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة القائمة علي استقلالية كل منها، يبدو من الصعب ممارسة رقابة قضائية من طرف محكمة العدل الدولية (الجهاز القضائي الرئيسي) علي تصرفاته لكن المحكمة في ظل صمت الميثاق بإمكانها تفحص شرعيتها عند ممارسة وظيفتها الاستشارية وهو ما قامت به في العديد من المرات بينما في مجال المنازعات يقتصر دورها على حل النزاعات المعروضة عليها من طرف الدول فقط أما الرقابة السياسية إلى الجهاز الموسعة- الجمعية العامة- فإلى جانب تفوق و أولوية دور مجلس الأمن في المجال الأمني تنعدم قراراتها إلي الإلزام (توصيات) ما عدا المجال المالي (إقرار ميزانية المنظمة) وتعيين الأعضاء الـ10 غير الدائمين بالمجلس، ليبقى تكريس رقابة فعلية مرهون بتعديل مرتقب للميثاق.

الكلمات المفتاحية

الشرعية الدولية، تصرفات مجلس الأمن، الرقابة القضائية، اختصاصات محكمة العدل الدولية، الوظيفة الاستشارية، فض النزاعات الدولية، الرقابة السياسية، اختصاصات الجمعية العامة، الرقابة المالية، تعيين الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن.

Abstract

The issue is centered especially on the practice of the security council concerning article 39, the charter as a matter of controversy, although the S/C has a discretionary power concerning the maintenance of international peace and security the waver, the powers of S/C are limited by the provision of the charter is specially provisions related to general- ly and the independence of its agencies. And this leads to the difficulty that concerns the judicial control of the I.C.J over the S/C resolutions (the legality), the charter is silent on the matter, the court can rely on control by using advisory functions and this is illustrated in many cases put before the court (the charter concerning the settlement of disputes Art 33).

However, the political control is conferred by the general assent and the nominations of the 10 S/C members (non-permanent members) and ended the real control will be an agenda for future amendments .

Keywords

the international legality, Security Council resolution, UN charter, S/C powers control of the legality of S/C resolutions, ICJ jurisdiction ICJ.DICTA, ICJ Advisory opinions.

الصك البريدي بين القانونين البريدي والمصرفي

مفتاح بوجلال، أستاذ التعليم العالي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2

الملخص

تعتبر الصكوك البريدية المتعلقة بالحسابات الجارية البريدية، خدمات مالية تقدمها مؤسسة بريد الجزائر كبديل عن الحسابات والشيكات المصرفية. وهي تعد خدمة عامة بالنسبة للجمهور، حتى وإن تم تعديل النظام القانوني للبريد من مرفق (إداري) عام، إلى مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري. تسري على الصكوك البريدية في الجزائر حالياً أحكام القانون البريدي، المأخوذة عن القانون البريدي الفرنسي السابق. إن هذه الأحكام الخاصة، تشبه كثيراً تلك المطبقة على الشيكات المصرفية، مع أن بعضها ذو طابع عمومي. كما أنها تخضع كذلك وبشكل مباشرة، لقواعد القانون التجاري والقانون المصرفي، لأنها تستعمل أيضاً كشيكات في العمليات المصرفية والمالية.

الكلمات المفتاحية

مؤسسة البريد، الصك البريدي، الشيك المصرفي، القانون البريدي، القانون المصرفي.

Abstract

Postal Checks, relating the postal current accounts, are the financial services, offered by Algeria Post, as an alternative to bank accounts and checks. The Postal Checks are considering a public service, by people, even if the legal system of postal is changing from a public administration, to an industrial and commercial enterprise. The rules of postal Law, taken from the previous French postal Law, are currently applicable to postal checks in Algeria. These special rules are very similar to those applied to bank checks, but some of them, are a public nature. They are also directly governed, by the rules of commercial and banking laws, because they are used too, as checks, for banking and financial operations.

Keywords

Postal Corporation, Postal check, Bank check, Postal law, Banking law.

الدائرة وتحولاتها في القانون

لحسن بن أمزال، أستاذ محاضر - قسم ب، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1

الملخص

يتناول هذا المقال آخر التعديلات الطارئة على الدائرة وهي الهيئة غير الممركزة التي تتوسط الجماعتين الإقليميتين؛ البلدية والولاية. ويتمثل الأمر في قرار السلطات العمومية - ابتداء من سنة 2015 - بتعويضها بهيئات غير ممركرة أخرى تدعى بالمقاطعات الإدارية. وكانت بداية إعادة النظر في هذا التنظيم الإداري على مستوى بعض الولايات الجنوبية ثم انتقلت العملية لتشمل سنة 2018 بعض المدن الكبرى في المنطقة الشمالية نظرا للمشاكل التي تتخبط فيها خاصة في الجانب المتعلق بالتنمية وتقريب الإدارة من المواطن.

وقد أشرنا في المقال إلى عدم ملائمة النظام القانوني الحالي للدائرة منذ إلغائها من قانون الولاية، وأن عملية التعديل التي مست الهيئة ليست جديدة، حيث عرفتها في السابق ولاية الجزائر سنة 1997 عند إنشاء محافظة الجزائر الكبرى الملغى بسبب عدم دستوريتها سنة 2000، آنذاك أنشئت دوائر إدارية يشرف عليها ولاية منتدبين بدلا عن الدوائر المرؤوسة من قبل رؤساء الدوائر.

الكلمات المفتاحية

الدائرة، الدائرة الإدارية، المقاطعة الإدارية، الوالي المنتدب، رئيس الدائرة، مدينة الجزائر.

Abstract

This article deals with the latest changes made to the Daïra, which is an institution of deconcentration placed between two local authorities, the municipality and the department. This is the decision of the public authorities, as of 2015, to replace the Daïra by another institution of the same nature called administrative district under the authority of the wali delegate instead of the chief of Daïra, the level of some southern wilayas.

In 2018, it was expanded to include a few large cities in the northern region, due to the many problems they face, particularly with respect to the development and

rapprochement the citizen and her administration. In this article, we have underlined the weakness of the legal status of the Daïra since its abrogation in the law of the wilaya, and that this administrative reorganization was preceded by that of 1997 in the wilaya of Algiers during the creation of the Governorate, its status was declared unconstitutional at the beginning of the year 2000.

Keywords

Keywords

The administrative District, Daïra, Waly delegate, chief of Daïra, Provincial Council, no-deconcentrated administration, Wilaya of Algiers.